

المعهد الانتخابى للديمقراطية المستدامة فى أفريقيا

المعهد الانتخابى للديمقراطية المستدامة فى أفريقيا إنتخابات مجلس الشعب المصرى
المرحلة الثالثة والأخيرة
2012/1/11-10
بيان تقديمى

1- المقدمة

متابعة للإلتزام بدعم العملية الديمقراطية فى مصر فإن المعهد الانتخابى للديمقراطية المستدامة قام بالرد على الدعوة التى تلقاها من الهيئة القضائية العليا للإنتخابات بإستقبال لجنة للمراقبة على إنتخابات مجلس الشعب التى عقدت على ثلاث مراحل من نوفمبر 2011 حتى يناير 2012 قامت لجنة المعهد بمشاهدة ومتابعة كل الثلاث مراحل من هذه الإنتخابات وأصدرت بيانات أولية للمرحلتين الأولى والثانية منهما هذا البيان يعلق على المرحلة الثالثة والأخيرة من الإنتخابات التى عقدت فى يومى 3-4/1/2012 والاعادة كانت فى 10-11/1/2012 قدم البيان نتائج وتوصيات على هذه الإنتخابات وي طرح رؤية عامة عما توصلت إليه اللجنة بشأن كامل إنتخابات مجلس الشعب التى تعتبر الخطوة البرلمانية الأولى فى الإنتخابات وتوصلت إلى نتيجة .

وتشكلت اللجنة من ستة شهود على المدى البعيد وثلاث شهود على المدى القصير و تشكلت من منظمات المجتمع المدنى من دول الكاميرون ، كوت ديفوار ، جمهورية الكونغو الديمقراطية ، موزمبيق ، جنوب أفريقيا وجنوب السودان وتونس . شهدت اللجنة المرحلة الثالثة من إنتخابات مجلس الشعب فى 4 محافظات وهى : مرسى مطروح ، المنيا ، القليوبية ، جنوب سيناء وتم ابلاغ اللجنة بالغاء وتأجيل الإنتخابات الخاصة بالأحزاب والأفراد فى أسوان ، محافظة القاهرة وفى دائرة واحدة فى سوهاج وجنوب سيناء وبنها – القليوبية كما تم ابلاغ اللجنة بأن الإنتخابات الملغاة سوف تعاد فى الفترة من 10 إلى 19/1/2012 .

فالإطار الدستورى والقانونى والتنظيمى فى مصر و مبادئ إدارة ومتابعة الإنتخابات وإعلان الإتحاد الأفريقى عن المبادئ الحاكمة للإنتخابات الديمقراطية فى أفريقيا وإعلان المبادئ الخاصة بمتابعة الإنتخابات الدولية جميعها عملوا كأساس لتقييم اللجنة لإنتخابات مجلس الشعب المصرى بالمثل فإن تقييم الإنتخابات من قبل المعهد الانتخابى بينى

على النتائج التي تمت خلال المرحتين الأولى والثانية من انتخابات مجلس الشعب وأثناء العملية قامت فرق المعهد الانتخابي بالاشتراك باستمرار في مختلف دوائر الناخبين و فرق أخرى شهدت الإجتماعات الاستشارية على المستوى الوطنى وفي مختلف الدوائر المنتشرة في 12 محافظة وهى : الإسكندرية وأسوان والقاهرة والمنيا والفيوم والجيزة والإسماعيلية و مرسى مطروح والقليوبية والبحر الأحمر (الغردقة و سفاجا و رأس غارب) ، جنوب سيناء (شرم الشيخ ودهب ونوبيع وأبوديس وأبو زينمة والطور) والسويس فى أيام الانتخابات قامت اللجنة بزيارة حوالى 455 لجنة للتصويت وبالتالى شهدت عد الطاقات الانتخابية ومراكز رصد الأصوات وكما تقرر إعادة الانتخابات لتستمر حتى 2012/1/19 فإن ما توصلت إليه اللجنة بخصوص انتخابات مجلس الشعب اقتصر على المدة حتى 2012/1/13 .

2 - نتائج لجنة المتابعة

كان تقييم اللجنة للثلاث مراحل خاصة مجلس الشعب يقوم على الإطار القانونى المتبع فى مصر وأفضل الممارسات الإقليمية والدولية قام المعهد الانتخابي بالتوصل إلى النتائج والتوصيات التالية بهدف استمرار تحسين العملية الانتخابية فى انتخابات مجلس الشورى القادم والعمليات الانتخابية فى المستقبل:

- **المشاركة فى الانتخابات :** يجب على الشعب المصرى المشاركة والتعبير عن آرائهم فى أيام الانتخابات وعلى أى حال فإن اللجنة لاحظت اقبال ضعيف فى انتخابات الإعادة بالقياس إلى المشاركة المرتفعة فى الأيام الأولى لانتخابات مجلس الشعب أكثر من هذا – فإن اللجنة مدحت الحماس المشاهد و العدد المرتفع للنساء المشاركات فى ثلاث مراحل خاصة الانتخابات وأن وجودهن لوحظ داخل مراكز الانتخابات الخاصة بالنساء فقط بجانب مراكز الانتخابات المختلطة ، وكان الناخبون قادرون على ممارسة دورهم المدنى حيث أن معظم الناخبين كان لديهم البطاقات القومية ولديهم معرفة مسبقة بأرقام دوائرهم ومع هذا فإن اللجنة لاحظت بعد المسافة عن مراكز التصويت فى بعض المناطق وخصوصا فى المناطق السكنية المتفرقة و شكل تحدى أمام المصوتين لأجل المشاركة بفاعلية فى التصويت .
- **دور قوات الأمن :** لاحظت اللجنة وجود قوات الأمن فى جميع مراكز التصويت التى زارتها وعلى أى حال – فى بعض الأماكن شاهدت اللجنة قوى الأمن تشترك فى بعض مسئوليات موظفى – الدوائر وهذه الممارسة يجب إيقافها .
- **سرية التصويت :** بسبب عدم تأكد المصوتين من إجراءات التصويت والمستوى المنخفض للتعليم فى بعض المناطق و الإزدحام وإعداد وحدات التصويت المواجهة لموظفى اللجان الانتخابية والحجم الضيق لبعض وحدات التصويت فإن سرية التصويت لم يمكن حمايتها فى المرحتين الأولى والثانية من الانتخابات كما لم يوجد تحسن ملحوظ فى حماية سرية الاقتراع أثناء المرحلة الثالثة حيث كان عدد الوحدات الانتخابية يضم انتخابى واحد والتصويت كان أكثر تنسيقا .
- **مستوى تعليم المصوت :** إن المعرفة للناخبين بإجراءات الانتخاب لوحظت مرارا فى معظم الثلاث مراحل الانتخابية خاصة بمجلس الشعب فمساعدة رجال القضاء طلبت مرارا بسبب عدم تعرف الناخبين على إجراءات التصويت .

- **مشاركة وتمثيل النساء فى الانتخابات :** لقد قامت النساء بالإدلاء بأصواتهن أمام مسنولى الإنتخاب حيث وجد موظفات مختصات بتسجيل بياناتهن فى 329 دائرة من 455 دائرة التى قامت اللجنة بزيارتها خلال الثلاث مراحل وأن عدد موظفات الانتخاب زاد عبر الثلاث مراحل حيث لوحظ وجود الموظفات فى 116 لجنة من 174 لجنة فى المرحلة الأولى ووجدت اللجنة موظفات فى 137 دائرة من 171 دائرة انتخابية فى المرحلة الثانية ووجد موظفات فى 75 من 110 دائرة انتخابية فى المرحلة الثالثة وللأسف – لاحظت اللجنة العدد المنخفض من المرشحات وكلاء المرشحين ووكيلات المرشحات عبر المحافظات أثناء العملية الانتخابية وقد لوحظ انخفاض عدد الفائزات فى قوائم الأحزاب (مثل قمة القوائم الحزبية) فمعظم الأحزاب السياسية وضعت النساء بصورة غير متغيرة فى آخر القوائم الإنتخابية و بالتالى حرمت النساء من فرص الفوز فضم النساء بالقوائم الحزبية ظهر أنه لأجل الوفاء بالمطلب القانونى كمبدأ معارض للتأكيد الأصيل على تمثيل النساء نيابيا .
- **مساهمة وكلاء الأحزاب فى أيام الانتخابات وخصوصا فى المرحلة الأخير منها وتى اللجنة أن وجودهم (وكلاء الأحزاب) على أنه معيار للشفافية وأظهر وكلاء الأحزاب معرفة محدودة بدورهم مسئولياتهم .**
- **مشاركة المراقبين الوطنيين:** قل عدد المراقبين المحليين بصورة معقولة لأن انتخابات مجلس الشعب وصلت إلى نهايتها فالعدد غير الكافى قد لوحظ أثناء المرحلتين الثانية و الثالثة وأن فقدان القدرة والتمويل الذى سلطت عليه الضوء منظمات المجتمع فى الاجتماعات الاستشارية عليه الضوء منظمات المجتمع فى الاجتماعات الاستشارية أدى إلى انخفاض فى أعداد المراقبين المحليين .
- **دخول المراقبين الدوليين إلى مراكز التصويت و الدوائر الانتخابية ومراكز رصد أعداد الناخبين:** الدخول إلى مراكز الانتخاب وفحص الأصوات قد تحسن بصورة عالية التقدير عبر المراحل على ضوء الصعوبات التى واجهها المراقبون الدوليون فى المرحلتين الأولى والثانية بصفة خاصة أما فى المرحلة الثالثة من الانتخابات كان القضاة أكثر ترحيبا وقاموا باستقبال المراقبين الدوليين وفى أماكن كثيرة أساء القضاة وقوات الأمن فهم وجود ودور المراقبين الدوليين وتعرضوا لبعض التحرش من قبل قوات الأمن أو طلب منهم الانتظار للحصول على إذن من القضاة بدخول مراكز الانتخاب ونتيجة لهذا – فإن المراقبين الدوليين كانوا غير قادرين على متابعة الخطوات الحاسمة فى العملية الانتخابية مثل إجراءات فتح وغلق صناديق البطاقات وفى بعض الأحيان – طلب من المراقبين الدوليين أن يقفوا خارج الدوائر الانتخابية قبل غلقها بسبب عدم موافقة القضاة على دخولهم لاحظت اللجنة وجود إرتباك بالنسبة لمن يكون له الكلمة الأخيرة فى السماح بالدخول إلى مراكز الانتخاب .
- **الحملات الدعائية :** الحملات النشيطة و الدعوة للإنتخابات فى مراكز و دوائر الانتخاب كان بصفة خاصة اهتمام رئيسى خلال المرحلة الأولى حيث أنه تم استخدام مختلف الخطط قد اتبعت من قبل الأحزاب السياسية خلال هذه المرحلة فبالرغم من أن اللجنة لاحظت دعاية صارخة و حملات انتخابية فى أيام الانتخاب خلال المرحلة الثالثة من الانتخابات فقد وجد تحسن بالنسبة لدعاة الانتخاب النشيطين و لاحظت اللجنة الجهود لأجل رفع بوسترات الحملات الدعائية من على جدران بعض مراكز الانتخاب وتم عرض مواد الحملات بصورة واضحة أثناء عملية التصويت فى المرحلتين الأولى والثانية وكانت اللجنة سعيدة بملاحظة إلتزام الأحزاب السياسية فى آخر 48 ساعة قبل نهاية الحملات .

- **الارتباك فى استعمال الحبر غير القابل للمحو (الحبر الفوسفورى) :** خلال الثلاث مراحل لاحظت اللجنة عدم الاهتمام باستخدام الحبر فلم يستخدم الحبر على الإطلاق فى بعض الدوائر الانتخابية وطوال العملية الانتخابية لم يتم مسئول الانتخاب بفحص وجود آثار الحبر على أصابع الناخبين قبل تسلّم بطاقات الانتخاب منهم وحاول وكلاء الانتخابات باستخدام الحبر على نفس الأصابع مثلما حدث فى الانتخابات السابقة داخل مراكز انتخاب قليلة أثناء المرحلة الثالثة.
- **دخول الناخبين المعاقين بدنيا إلى مراكز ودوائر الانتخاب عانى المعاقون بدنيا فى الدخول إلى مراكز ودوائر الانتخاب بسبب عدم وجود الترتيبات اللوجستية وأماكن بعض الدوائر الانتخابية فإن إقامة أجهزة الكشف المعدنية فى أحد المحافظات قيد دخول المعاقين بدنيا إلى مراكز الانتخاب.**
- **عدم الدقة فى عد بطاقات الانتخاب :** إن عدم التأكد بخصوص عد أوراق الانتخاب لا يزال باقيا حيث أن اللجنة شهدت تضارب فى طرق العد فى جميع مراحل الانتخابات ففى بعض الأحيان تم عمل جبر للأعداد قبل العد بينما فى أوقات أخرى استمر القضاة فى عد الأوراق بدون أى تسجيل .
- **عملية العد :** استمر عدم التنظيم أثناء عملية العد فى المرحلتين الأولى والثانية من الانتخابات وقد وجد تحسن حيث أن مراكز العد كانت أكثر ترتيبا وتنظيما فى المرحلة الثالثة لاحظت اللجنة فى الثلاث مراحل الافتقار إلى إجراءات عد مقننة كما لاحظت اهتمام إلغاء بعض البطاقات أثناء العد ، وتم رفض البطاقات طبقا للمادة 33 من القانون رقم 1956 /73 الخاص بممارسة الحقوق السياسية ، وطبقا لهذه المادة فإن البطاقة لا يتم قبولها إذا قام الناخب بانتخاب عدد أقل أو أكثر من المرشحين ولاحظت اللجنة أن نية الناخب الذى أعطى صوت واحد فقط فى القائمة الفردية بدل من انتخاب 2 مرشحين لم يؤخذ فى الحسبان بسبب التفسير الصارم للمادة (33) ، وترى اللجنة أن إلغاء البطاقات قد يؤدي إلى حدوث صراع بين المرشحين بسبب جدوى نتيجة الانتخابات .
- **إجراءات الانتخاب :** شهدت اللجنة عدد من حالات الارتباك فى تطبيق إجراءات العد و الانتخاب فبسبب عدم وجود إجراءات مكتوبة بخصوص العد و الانتخاب وعدم وجود تدريب منظم للقضاة بهذا الخصوص وموظفى العد و الانتخاب وتم استعمال طرق مختلفة على سبيل المثال فى مراكز فتح الانتخاب و استخدام الحبر الفوسفورى وعلق أفعال الصناديق و عملية عد وترتيب البطاقات واستعمال مواد حساسة بعد الانتخاب .

3- توصيات اللجنة

بناء على ملاحظات ونتائج اللجنة فإنها أصدرت التوصيات التالية بهدف الإسهام فى تحسين العمليات الانتخابية مستقبلا فى مصر :

- **الإطار القانونى :**
- لأجل غرض زيادة شفافية عملية النتائج فإن العد يجب أن يتم فى مراكز الانتخاب وعرض النتائج الرسمية على مستوى الدائرة الانتخابية ويجب أن يشمل التشريع أحكام تفصيلية لأجل إعلانا النتائج.
- يجب تعديل التشريع ليتضمن أحكام الإلغاء لأجل تحديد معايير تعريف مراكز الانتخاب ويجب أن يقدم التشريع بصورة مثالية لإقامة عدد كاف من الدوائر الانتخابية للوصول إلى أقصى مشاركة من قبل الناخبين .
- يجب تفعيل التعديلات الخاصة بالتشريع الانتخابى بصورة كافية قبل الانتخابات لتزويد الأحزاب السياسية ومنح الناخبين الوقت الكافى ليصبحوا على دارية بقواعد العملية الانتخابية .
- توصى اللجنة بأن المادة (26) و (27) يجب تطبيقها للتأكد من أن الأشخاص المفوضين فقط قد سمح لهم بالدخول إلى دوائر الانتخاب يضاف إلى هذا يجب عمل تعديل بنص على الدور الواضح للجيش و الشرطة أثناء الانتخابات توصى اللجنة بأن الجيش و الشرطة يظلان عند مسافة مناسبة من دوائر الانتخاب حسب ما ذكر فى القانون الانتخابى فى المادة (26) من القانون 73 لسنة 1956 بشأن ممارسة الحقوق السياسية .

- توصى اللجنة بوجوب منح حدود زمنية معقولة و نوعية وكافية عن التشريع الخاص بالمدة الزمنية لتعبئة البطاقة والاستماع وتحديد الالتماسات المتعلقة بالانتخاب .
- لأجل التأكد من أن نية الناخب تؤخذ في الحسبان فإن اللجنة توصى بتعديل المادة (33) من القانون (73) لسنة 1956 بشأن ممارسة الحقوق السياسية .
- توصى اللجنة بوجوب منح حدود زمنية معقولة و نوعية وكافية عند التشريع الخاص بالمدة الزمنية لتعبئة البطاقة والاستماع وتحديد الالتماسات المتعلقة بالانتخاب .
- لأجل التأكد من أن نية الناخب تؤخذ في الحسبان فإن اللجنة توصى بتعديل المادة (33) من القانون (73) لسنة 1956 بشأن ممارسة الحقوق السياسية .
- **التعليم المدني وتعليم الناخب:** التعليم المدني ومعلومات الناخب مهمان لأجل التأكد أنه ليس كل المواطنين المؤهلين على علم بحقوقهم في الانتخاب وعلم بواجباتهم بل يجب أن يتعرفوا على إجراءات الانتخاب ، و توصى اللجنة بتطوير وإعداد برنامج موسع لتعليم الناخبين .
- **تدريب مسنولي الانتخابات :** توصى اللجنة بأن HEC وضع إجراءات مفصلة بخصوص الانتخاب والعد وتنفيذ تدريب منظم لجميع موظفي الانتخابات بما فيهم القضاة .
- **تمثيل الرجال والسيدات:** توصى اللجنة بأن الإجراءات التصويبية مثل الاصلاحات القانونية الملائمة ومتطلبات منح حصة معينة يجب اتباعها لأجل تحقيق ظهور نوعي ليس فقط في عمليات الترشيح بل أيضا في الاعداد النهائي لغرف التمثيل فالأليات القانونية يجب أن توضع في مكانها للتأكد¹ من أن الأحزاب السياسية تضع النساء في مواقع لتسمح لهن بالفوز .
- **عملية العد :** توصى اللجنة بقوة على أن عد الأصوات يحدث على مستوى الدوائر الانتخابية حيث أن عملية العد اللامركزية ستؤكد على وجود شفافية أكثر و فعالية . ويجب أن يصدر HEC إرشادات مقننة تخص عملية العد وتدريب موظفي العد على هذه الإجراءات .

¹ القانون (73) لسنة 1956 بشأن ممارسة الحقوق السياسية (المعدل بالقوانين 235 لسنة 1956 والقانون 4 لسنة 1958 وقانون (23) لسنة 1972 والقانون (76) لسنة 1976 وقرار بشكل قانون رقم 41 لسنة 1979 والقانون 46 لسنة 1984 وقرار بصيغة قانون رقم (2) لسنة 1987 وقانون 202 لسنة 1990 وقانون 220 لسنة 1990 وقانون 220 لسنة 1994 وقانون 13 لسنة 2000 وقرار بقوة القانون رقم 167 لسنة 2000 والقانون 173 لسنة 2005 وقانون 18 لسنة 2007 وقرار بقوة القانون رقم 46 لسنة 2011)

4- الخلاصة والطريق إلى الأمام

فى وقت إصدار هذا البيان فإن إعادة الانتخاب كانت تتم فى عدد من المحافظات التى تم إلغاء الانتخابات فيها ، يضاف إلى هذا أن ترتيب وإعلان النتائج الخاصة بالمرحلة الثالثة من انتخابات مجلس الشعب فى بعض المحافظات كانت مستمرة ، وأن خلاصة لجنة المعهد الانتخابى للديمقراطية المستدامة فى أفريقيا بشأن انتخابات مجلس الشعب تكون مقيدة بمدة تصل إلى 2012/1/13 وبناء على النتائج والاطار القانونى المصرى فإن الإرشادات المذكورة فى مبادئ إدارة الانتخاب والمراقبة وإرشادات الاتحاد الأفريقى وإعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات ولجنة المراقبة التابعة للمعهد الانتخابى للديمقراطية المستدامة فى أفريقيا تعلن بأن انتخابات مجلس الشعب تم إجراؤها بطريقة سمحت بالتعبير الحر لاختيار الشعب المصرى .

وتطالب اللجنة الهيئة القضائية العليا للانتخابات بالتأكد من الشفافية الأنية والإكمال الفعال لانتخابات مجلس الشعب حيث أن طول العملية قد يؤثر على الإعداد لانتخابات مجلس الشورى ، وتثق اللجنة بأن انتخابات إعادة و إعلان النتائج سوف يتمان بطريقة آمنة للتأكد من النتيجة الختامية لانتخابات مجلس الشعب تعكس خيارات الناخبين المصريين .

سوف يقوم المعهد الانتخابى للديمقراطية المستدامة بإصدار تقرير ختامى موسع عن كل الانتخابات التشريعية بعد مراقبة انتخابات مجلس الشورى .

وتعتبر لجنة المراقبة التابعة للمعهد الانتخابى للديمقراطية المستدامة عن عميق امتنانها للشعب المصرى للحماسة والكرم الضيافة الذى لمستته اللجنة ، وتشكر اللجنة وزير الخارجية واللجنة القضائية العليا للإشراف على الانتخابات لمساعدتهم الطبية لجنة مراقبة الانتخابات التابعة للمعهد أثناء العملية الانتخابية .

عن المعهد الانتخابى للديمقراطية المستدامة فى أفريقيا

تشكل هذا المعهد عام 1996 ووصف ذاته بأنه لاعب رئيسى فى مجال الانتخابات والديمقراطية فى أفريقيا وتطور المعهد من منظمة غير حكومية تشرف على الانتخابات تعمل فى دولة جنوب أفريقيا إلى منظمة أكثر تنوعا تعمل فى أنحاء القارة مع الشركاء الوطنيين والإقليميين وموئدى الاتحاد الأفريقى والشركاء العالميين ، ويغضى عمل المعهد ليس فقط الانتخابات بل يغضى أيضا مجالات الديمقراطية والحكومية مثل تطوير الأحزاب السياسية وإدارة الصراعات وتعزيد التشريعات وآلية مراجعة الأقران الأفريقيين والحكومة المحلية و اللامركزية ، وبوجود مقره الرئيسى فى جوهانسبرج (جنوب أفريقيا) فإن المعهد لديه مكاتب حالية وسابقة فى بعض البلدان بما فيها أنجولا وبروندى وتشاد وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الشعبية وكينيا ومدغشقى و موزمبيق والسودان وهذا انعكاس للإنحداب الجغرافى الأوسع.

وأقامت اللجنة فى فندق نوفوتل البرج - الزمالك - القاهرة ، وللحصول على معلومات أكثر من اللجنة رجاء الاتصال بالسيد/ جوستين دوا - المدير الميدانى
على هاتف رقم 201014587159 + أو على بريده الإلكتروني

Justin@eisa.org.za